منسق شؤون الإغاثة لدى الأمم المتحدة يطالب بحماية المدنيين

لافروف: على مسلحي النصرة مغادرة المنطقة منزوعة السلاح بإدلب

وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف

مئات الآلاف يتظاهرون في عموم مناطق سيطرة المعارضة

- لودريان: أنقرة طلبت دعم فرنسا لاتفاق إدلب في مجلس الأمن
- وفاة شابين سوريين تحت التعذيب على أيدي ضباط إيرانيين في درعا
- مظاهرات بمناطق المعارضة تحت شعار « لا دستور لا إعمار حتى إسقاط بشار»

عواصم – «وكالات»: أكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، أن إنشاء منطقة منزوعة السلاح في محافظة إدلب السورية ليس حلاً نهائياً، بل إنه خطوة مرحلية وضرورية بالنسبة للتسوية السورية.

وقال لافروف، أثناء مؤتمر صحافي مشترك عقده في سراييفو مع نظيره، وزير خارجية البوسنة والهرسك، إيجور تسرنادال: «أما بخصوص الاتفاق الروسي التركي بشأن إدلب فهو يهدف بالدرجة الأولى إلى القضاء على تحدي الإرهاب، وهو خطوة مرحلية من دون ادنى شك، لأن الحديث يدور فقط عن إنشاء منطقة منزوعة السلاح، لكنها خطوة ضرورية لأن ذلك سيتيح منع القصف المتواصل من منطقة خفض التوتر في إدلب لمواقع القوات السورية وقاعدة «حميميم» الروسية»، بحسب قناة «روسيا اليوم».

وأضاف لافروف أن «الاتفاق يقضي بانسحاب جميع مسلحي «جبهة النصرة» الإرهابية من المنطقة منزوعة السلاح حتى منتصف أكتوبر المقبل»، مؤكداً أن موسكو وأنقرة تسقتا الأربعاء الماضي معايير عبور المسلحين لحدود المنطقة منزوعة السلاح.

وتعليقاً على تصريحات ممثلين عن المعارضة السورية بأن اتفاق إدلب نسف تطلعات الرئيس السوري بشار الأسد للسيطرة على المحافظة، أشار لافروف إلى أن تقييمات المعارضة هذه لا تصب، حسب رأي موسكو، في مجرى احترام مهمة الحفاظ على سيادة سوريا ووحدة أراضيها، كما تنص عليه قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

وتابع: «إن أكبر تهديد لسيادة سوريا ووحدتها يأتي من شرق الفرات، من المناطق الخاضعة لسيطرة «قوات سورية الديمقراطية» المدعومة من قبل التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، حيث تُقام تحت إشراف أمريكا هياكل تتمتع بحكم ذاتي». مشدداً على أن موسكو كانت وستظل تطالب الولايات المتحدة بوقف هذه الأنشطة غير المشروعة».

ويذكر أنه تم الاتفاق في قمة عقدت الاثنين الماضي بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره التركي رجب طيب أردوغان على إقامة منطقة منزوعة السلاح بين مناطق المعارضة والنظام في منطقة خفض التوتر بإدلب شمال غربي سوريا، وعلى أن تصبح إدلب بحلول 15 أكتوبر منطقة منزوعة السلاح، وسيتم إبعاد المسلحين بما في ذلك «جبهة النصرة».

من ناحيته يرى منسق شؤون الإغاثة لدى الأمم المتحدة، يان إيغلاند، أن المدنيين في محافظة إدلب السورية، آخر معقل للمسلحين في سوريا، لا يزالون في خطر بالغ.

وقال إيغلاند في تصريحات الجمعة، إن «قلقه الأكبر يتركز حول إمكانية تعرض المزيد من المستشفيات والمدارس ومخيمات النازحين للقصف خلال شن غارات عشوائية عند التصدي لجماعات إرهابية».

ويقطن محافظة إدلب، شمال غربي سوريا، نحو 3 ملايين نسمة.

ومن المتوقع أن يتصدى جزء من المسلحين في المنطقة لجماعات إرهابية مثل ميليشيا «هيئة تحرير الشام»، التي كانت تعرف سابقا باسم «جبهة النصرة». وتعتبر الفرع السوري لتنظيم القاعدة.

وعن ذلك، قال إيغلاند: «مخاوفي الأخرى تتعلق باحتمال وقوع تبادل لإطلاق النار على نحو مفزع، يؤدي إلى إصابة مدنيين وذلك عندما تتصدى جماعات مسلحة للنصرة، سواء في المنطقة العازلة، لإخراجهم منها، أو في غرب المنطقة».

وذكر إيغلاند أن هناك في إدلب ما يسمى بالحرب ضد الإرهاب، مثلما تطلق عليها روسيا وتركيا وجهات أخرى، مضيفا أن هذا ينذر بأسوأ العواقب على المدنيين مثلما كان الحال في هجمات أخرى.

وأوضح إيغلاند أنه يوجد في إدلب 12 ألف موظف إغاثة و100 منظمة إغاثية، مضيفا أن نحو مليوني شخص يتلقون مساعدات هناك، مشيرا إلى أن بعضهم يعيشون دون مأوى في ظروف قاسية، بينما يحصل آخرون على مواد غذائية من حركة البضائع عبر الحدود التركية.

وتجدر الإشارة إلى أن إيغلاند يتولى أيضاً منصب الأمين العام لمجلس اللاجئين النرويجي، ويشارك في مهرجان حقوق الإنسان السينمائي في برلين لعام 2018.

من جانبه قال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، إن تركيا طلبت من فرنسا «دعم» الاتفاق الروسي التركي حول محافظة إدلب السورية في مجلس الأمن، وذلك بحسب مقابلة مع صحيفة «لوموند».

واعتبر وزير الخارجية الفرنسي الذي تشغل بلاده مقعداً دائماً في مجلس الأمن أن «التحذيرات والضغوط التي مارستاها في مواجهة خطر حصول كارثة إنسانية وأمنية في إدلب كانت مفيدة».

وشدد على أهمية الدور الذي لعبته فرنسا خصوصاً بعد فشل الدول الراعية لمحادثات أستانة في التوصل لاتفاق في قمة طهران، وأشار إلى «مطالبة تركيا فرنسا بالتحرك في مجلس الأمن لدعم الاتفاق مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حول إدلب».

وكان الرئيسان الروسي والتركي أعلنا، عقب قمة في منتجع سوتشي الإثنين الماضي، الاتفاق على إقامة «منطقة منزوعة السلاح» في إدلب اعتباراً من الخامس عشر من أكتوبر، ما من شأنه إبعاد شبح هجوم النظام السوري على المحافظة التي يسكنها نحو ثلاثة ملايين نسمة.

وكان النظام السوري استقدم في الأسابيع الأخيرة تعزيزات إلى تخوم إدلب المحاذية لتركيا في حين قتل عشرات المدنيين جراء قصف القوات السورية للمنطقة وغارات سلاح الجو الروسي، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وتحذر منظمات أممية وإنسانية من أن هجوم النظام السوري سيتسبب بـ«حمام دم» في إدلب وبـ«أسوأ كارثة إنسانية» في القرن الحالي.

وأعلن مصدر دبلوماسي فرنسي، أن الاتفاق التركي الروسي قد يتم تبنيه «بواسطة قرار في مجلس الأمن أو بيان» صادر عنه، مضيفاً أن الأمر «قيد» البحث في نيويورك.

وتعقد الأمم المتحدة الأسبوع المقبل جمعيتها العامة الثالثة والسبعين في نيويورك، حيث يتوقع أن يطغى موضوع إدلب على النقاشات.

من جهة أخرى فارق شابان سوريان في محافظة درعا جنوبي سوريا الحياة، بعدما تعرضا للتعذيب على أيدي ضباط إيرانيين خلال تحقيق تهدف طهران من خلاله لمعرفة أماكن دفن عناصر لها قتلوا خلال السنوات الماضية.

وعلى مدار الأيام الماضية تشن ميليشيات إيرانية وقوات تابعة للنظام السوري حملات اعتقال واسعة في بعض مناطق درعا لاعتقال عدد من أفراد من الجيش السوري الحر الذين انخرطوا بمصالحات وألقوا سلاحهم.

وقال الناشط أحمد المسالمة إن النظام أبلغ ذوي شابين بوفاتهما من دون أن يعترف أنهما قتلا تحت التعذيب.

ويتعرض أهالي درعا بحسب الناشط إلى انتهاكات مختلفة منذ التسوية التي أجراها الأهالي مع النظام بعد الحملة العسكرية قبل أشهر.

وأقرت وسائل إعلام إيرانية في وقت سابق بمقتل وأسر الآلاف من ميليشيات (فيلق القدس، وميليشيات فاطميون، وزينبيون) التابعة للحرس الثوري الإيراني، وذلك في حصيلة ستوات من قتال هذه الميليشيات في سوريا إلى جانب الأسد.

من ناحية أخرى خرج مئات الآلاف من المتظاهرين الجمعة في عموم مناطق سيطرة المعارضة في شمال وغرب سوريا في جمعة حملت شعار «لا دستور ولا إعمار حتى إسقاط بشار».

وقال مصدر في الدفاع المدني في محافظة إدلب شمال غرب سوريا: «خرج مئات الآلاف من المتظاهرين في أكثر من 140 نقطة تظاهر في أغلب مدن وبلدات وقرى محافظات إدلب وريفي حماة وحلب، للمطالبة بإسقاط النظام السوري والإفراج عن المعتقلين».

وتابع المصدر أن المتظاهرين «يعتبرون النظام السوري هو مصدر الإرهاب الذي فتح البلاد أمام الإرهابيين، والميليشيات الطائفية التي تقاتل الى جانبه».

وأكد المصدر «خروج المظاهرات اليوم هو الأعلى في المناطق المحررة، وخاصة في مناطق خطوط التماس والجبهات بعد توقف القصف الجوي».

وأضاف المصدر أن المتظاهرين «شددوا للعالم أجمع أن هذا النظام (السوري) فاقد للشرعية، مصرين على الحرية والخلاص من النظام وعودة المهجرين إلى أراضيهم، وخاصة في المناطق التي تسيطر عليها ميليشيات قوات سوريا الديمقراطية في ريف حلب».

ورفع المتظاهرون مئات اللافتات التي تطالب برحيل النظام ومحاكمته وبحرية المعتقلين، ومطالبة المجتمع الدولي بوضع حد لجرائم النظام السوري وروسيا، ومحاسبة المجرمين ضمن المحاكم الدولية.

وتشهد المناطق التي تسيطر عليها المعارضة للجمعة الرابعة على التوالي خروج مظاهرات تطالب بإسقاط النظام السوري.

ضبط خلية تجسس إخوانية يمنية في الأردن

عمان – «وكالات»: كشف مصدر أمني أن الأجهزة الأمنية الأردنية، اعتقلت مؤخرا 3 يمنيين منتمين للتجمع اليمني الوطني للإصلاح قبل أيام.

وأوضح المصدر أن الاعتقال جاء بعد معلومات عن نشاط مشبوه للمجموعة التي تلتقي بشخصيات من بينها شخصية قطرية.

وأوضح الأجهزة الأمنية ضبطت معدات مختلفة مع المجموعة من بينها كاميرات متعددة الأنواع تستخدم للتجسس وعدد من الوثائق.

ولم يعط المصدر مزيدا من التفاصيل حول مخططات الخلية.

الرئيس الموريتاني: لن نسمح باحتكار الإسلام من حزب واحد

الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز

نواكشوط – «وكالات»: هدد الرئيس الموريتاني، محمد ولد عبد العزيز، باتخاذ «إجراءات» ضد أكبر حزب إسلامي في البلاد.

وقال ولد عبد العزيز معلقا على نتائج الانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية التي جرت في 1 و15 سبتمبر وفاز فيها تحالفه بفارق كبير عن الإسلاميين في حزب تواصل: «ليس من الطبيعي أن يستخدم حزب واحد ويحتكر الإسلام، هذا غير مقبول ولن يكون مقبولا في المستقبل».

وردا على سؤال في مؤتمر صحافي طويل بثه التلفزيون، مساء الجمعة، الح الرئيس الموريتاني إلى «إجراءات ستتخذ في الوقت المناسب»، بدون أن يضيف أي تفاصيل.

وفاز «تواصل» بـ14 من مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها 157 وحصل حزب ولد عبد العزيز وحلفاؤه «الاتحاد من أجل الجمهورية» على 120 منها.

وقال ولد عبد العزيز، الذي تولى السلطة على اثر انقلاب في 2008 وانتخب في 2009 ثم في 2014 إن «الإسلام السياسي خطير».

وأضاف أن الإسلام السياسي «فاد الدول الغربية إلى الدمار والفشل وجعل إسرائيل في وضع مريح دون أن تتكلف شيئا في ذلك».

طوابير طويلة بمطار مصراته بعد إغلاق مطار طرابلس بسبب القتال

ليبيا : 96 قتيلاً منذ اندلاع الاشتباكات

اشتباكات في طرابلس

طرابلس – «وكالات»: قالت «إدارة شؤون الجرحى» التابعة لحكومة الوفاق الليبية في طرابلس، الجمعة، إن 96 شخصا لقوا حتفهم منذ اندلاع الاشتباكات نهاية أغسطس الماضي.

وأضافت الإدارة أن الاشتباكات أسفرت عن جرح 444 شخصا، جروح 138 منهم بسيطة، فيما وصفت جروح 306 منهم بالخطيرة والمتوسطة.

وأوضحت أن الاشتباكات أودت بحياة 11 شخصا الخميس، منهم 5 مدنيين، و3 عسكريين، و3 من العمالة الأجنبية الوافدة إلى ليبيا، وإصابة 33 شخصا وفقدان شخص.

وأشارت الإدارة عبر صفحتها بموقع فيس بوك إلى إجلاء 123 عائلة من مناطق الاشتباك، وإغاثة 264 عائلة أخرى.

وبدأت الاشتباكات في العاصمة الليبية طرابلس في 26 أغسطس الماضي ودارت لنحو 9 أيام قبل أن تتوقف على إثر التوصل لاتفاق وقف إطلاق للنار برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وتم التوقيع عليه في مدينة الزاوية غرب طرابلس.

من ناحية أخرى تمتد الصفوف لمسافات طويلة خارج صالة المغادرة وحتى مرآب السيارات في مطار مصراتة الليبي الصغير، بعد أن أصبح آخر بوابة للخروج من البلاد والقدوم إليها إثر تسبب القتال في إغلاق آخر مطار عامل في العاصمة طرابلس.

وحتى من يقفون في الصف الطويل بأمتعتهم يعتبرون محظوظين، لأن هناك من يجلس على الرصيف في انتظار فرصته للوقوف في الصف، في حين استلقى آخرهم، متوسداً حقيبته، على السير المتوقف الذي يستخدم لنقل الأمتعة.

وكان مطار مصراتة في شمال غرب ليبيا على ساحل البحر المتوسط يتعامل مع ثلاث أو أربع رحلات يومياً حتى الشهر الماضي.

وكانت جماعات مسلحة، تتقاتل من أجل السيطرة على المناطق وزيادة النفوذ على بعد مئتي كيلومتر إلى الغرب، قد أطلقت صواريخ صوب المطار الرئيسي في طرابلس في أحدث اشتباكات تشهدها البلاد منذ الإطاحة بمعمر القذافي في 2011.

ويقول مسؤولون إن ذلك تسبب في تحويل الرحلات إلى مطار مصراتة ومنذ ذلك الحين تكدس ما يصل إلى ستة آلاف مسافر في صالته الصغيرة لتقلهم عشرات الرحلات يومياً.

وقال سليمان الجهيمي المتحدث باسم المطار «مطار مصراتة طبعاً غير قادر على استيعاب هذا العدد من الرحلات».

وفي قسم آخر من المبنى ينتظر عشرات المهاجرين من دول أفريقية أخرى لطائرات تابعة للأمم المتحدة لتقلهم لأوطانهم بعد أن أوقفوا في ليبيا لدى محاولتهم الوصول إلى أوروبا.

وفي موقع آخر من المطار ينتظر رجال أعمال بجوار عائلات عالقة ومسنين على كراس متحركة، إذ أن المدينة لا تضم إلا عدداً محدوداً من الغرف الفندقية فيما تتعرض الرحلات الجوية بشكل متكرر للتأخير أو الإلغاء مما يضطر الكثيرين للانتظار لسبع ساعات أو أكثر.

وبخلاف مصراتة، فالخيارات المتاحة هي مطار صغير للغاية في مدينة زوارة في غرب البلاد بمحاذاة الحدود مع تونس ويستخدمه الدبلوماسيون في بعض الأحيان، كما أن هناك أيضاً مطارات أقل ازدحاماً في شرق ليبيا تديرها حكومة منافسة لتلك التي تدعمها الأمم المتحدة في الغرب.

وتلك المطارات تقع على مسافات غير بعيدة من بعضها البعض على الساحل الليبي بعيداً عن الصحراء في جنوب البلاد التي تشهد هي الأخرى فوضى ومعارك بين القبائل وبين جماعات مسلحة أخرى مما أدى لإغلاق المطار في مدينة سبها الرئيسية في تلك المنطقة في يناير 2014.

وقال بشير حسن بعد إجهاد الرحلة الطويلة للوصول إلى مصراتة: «عندنا ماساة في الطريق... في المواصلات وفي الطيران... طبعاً مفيش طيران في الجنوب لا لمصراتة ولا لطرابلس»، في إشارة إلى أنه اضطر للقيادة طوال الطريق وأضاف «عانيت معاناة شديدة جداً».